E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/73/Add.1
1 August 1998
ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

# مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

## تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية غينيا الاستوائية مقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد أليخاندرو أرتوسيو، عملاً بقرار اللجنة ١٩٩٧/٦٧

## إضافة

## تقرير عن البعثة الثامنة للمقرر الخاص إلى جمهورية غينيا الاستوائية

١- اضطلع المقرر الخاص ببعثته الرسمية الثامنة إلى البلد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨. ورافقه في هذه البعثة، كما في سابقاتها، المستشار في مجال حقوق الإنسان، السيد إدواردو لويس دوآلد أوبرت، الذي قدم له دعماً قيماً في نهوضه بمهمته. كما استعان المقرر بالممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غينيا الاستوائية، السيدة سيلفي كينيغي، وبهيئة موظفيها.

٢- وكان الهدف المحدد لهذه البعثة للمقرر الخاص والمستشار التحقق موقعياً من مدى وجسامة وأبعاد الأحداث المفجعة التي وقعت في جزيرة بيوكو ابتداءً من ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وما ترتب عليها من نتائج، وذلك بغية استكمال التقرير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (E/CN.4/1998/73).

٣- واستقبل البعثة المسؤولون الحكوميون التالي ذكرهم: وزير الخارجية، السيد ميغيل أويونو أوندونغ ويفومو؛ وزير العدل والشؤون الدينية، السيد روبين مايبه انسوي مانغِ؛ نائب وزير الداخلية والمجتمعات المحلية، السيد كليمنتي إنغونغا انغويما؛ نائب وزير الأمن الوطني، السيد مانويل انغويما امبا؛ قاضي التحقيق، المقدم فرانسيسكو إدو أنبورو؛ الوزير الأول ورئيس الحكومة، السيد آنخل سيرافين سيريتش دوغان، وأخيراً بلغت البعثة ذروتها عندما استقبلها رئيس الجمهورية السيد أوبيانغ انغويما امباسوغو. وساد اللقاءات جو من التفاهم والمودة. ويؤكد المقرر الخاص أنه قد لقي من السلطات التعاون الذي لا غنى عنه من أجل إنجاز مهمته على النحو الواجب، وأنه لم توضع أمامه أية قيود.

٤- وعلى الرغم مما فرضته حالة الطقس من قيود، فقد جابت البعثة أكثر قرى وبلدات جزيرة بيوكو تأثراً بأحداث ٢١ كانون الثاني/يناير والأيام اللاحقة، والتقت شخصياً بسكانها، دون وجود السلطات الحكومية. وبذلك، أمكنها التحدث بحرية وعلى انفراد مع كثير من سكانها. كما التقت بزعماء قوى المعارضة السياسية، في العاصمة مالابو، وكذلك مع اثنين من محامي الدفاع عن الأشخاص الذين تجري مقاضاتهم حالياً في محكمة عسكرية بصدد الأحداث السالفة الذكر.

٥- واشتملت الزيارة، صبيحة يوم ٢٥ آذار/مارس، على المفوضية العامة للشرطة في مالابو، حيث تسنى للبعثة رؤية المحتجزين فيها والبالغ عددهم ١١٠ والتحدث بحرية وعلى انفراد مع من رغبت في التحدث إليهم من المحتجزين.

٦- كما أن المقرر الخاص والمستشار، رغبة منهما في الاطلاع على حالة حقوق الإنسان في البلد ومسيرة عملية التحول الديمقراطي فيه، قد أجريا اتصالات مع الممثلين الدبلوماسيين للبلدان الرئيسية المانحة للمساعدة المعتمَدين في مالابو، وكذلك مع سفير اسبانيا، السيد خاكوبو غونسالِس دِ أرناو، وممثل سفارة فرنسا، وممثل لسفارة نيجيريا، وممثل الاتحاد الأوروبي، السيد إغناسيو سوبرينو.

٧- في الساعات الأولى من فجر يوم ٢١، وقعت حوادث بالغة العنف في أنحاء شتى من جزيرة بيوكو، حيث شنت جماعة مسلحة من المدنيين هجمات متتالية، فيما أطلق عليه "محاولة تمرد"، على مواقع عسكرية أو مراكز للشرطة في موكا ولوبا، ونقطة التفتيش التابعة للشرطة في بانابا، ومداخل مالابو.

٨- ونتيجة لهذه الأفعال، وفي لوبا، حيث لم تكن هذه العملية المسلحة موجهة إلى مركز الشرطة فحسب، بل استهدفت أيضاً مقر إقامة المندوبة الحكومية وكذلك مركز خدمات الطاقة الكهربائية، اغتيل على أيدي "المتمردين" أربعة أشخاص هم: السيد فِليسيانو اندونغ أُندو، الرقيب في القوات المسلحة وقوى الأمن، وثلاثة مدنيين هم: السيد غاراي، القائم على محطة توليد الطاقة الكهربائية في لوبا؛ وزوج المندوبة الحكومية؛ وأحد جيرانه، السيد ماسِلينو مالوبِ مَيلِ، وفي موكا، قَتل المهاجمون اثنين من عناصر قوى الشرطة، هما السيدان ألبرتو إنسوي أوبونو وماوريسيو إيلا انغويما، ثم أخذوا منهما أسلحتهما. ومثّل المعتدون بجثتي الشرطيين المذكورين تمثيلاً وحشياً وقطعوا عضويهما التناسليين. وفي مركز التفتيش التابع للشرطة في بانابا، أصيب أحد أفراد قوى الأمن بجراح.

٩- وأعلنت السلطات إثر هذه الحادثة حالة تأهب قصوى، وقامت بوزع عدد كبير من أفراد الجيش والشرطة في مختلف المدن والبلدات والقرى المتأثرة. وفي خضم عمليات البحث عن "المتمردين"، قتل على

أيدي قوى الأمن اثنان من المدنيين يفترض أنهما من عناصر الجماعة المسلحة، هما الشابان غوستافو مولي، في أطراف بلدة بيليبو، وماركوس مانويل روبي بيتا، في مشارف ريبولا. ووفقاً لإفادات قدمت إلى البعثة في موقع الحادثة، كان الاثنان مصابين بجراح عند إلقاء القبض عليهما. ولا تُعرف الأسباب المحددة لوفاتهما.

١٠- **عمليات القمع التي تلت اعتداءات ٢١ كانون الثاني/يناير من قمع:** بعد لحظات من وقوع الأحداث المشار إليها، هرعت أعداد كبيرة من الأفراد العسكريين، يرافقهم أشخاص لا يرتدون زياً رسمياً ولم يعرف ما إذا كانوا من العسكريين أم من عناصر قوى الأمن أم ما إذا كانوا مدنيين متعاونين معهم، إلى احتلال الأماكن التي وقعت فيها تلك الأحداث والبلدات والقرى التي التجأ إليها نفر من المهاجمين، وأماكن أخرى يقطنها أفراد جماعة بوبي الإثنية المعروفة بمعارضتها للحكومة الحالية. وقامت هذه الوحدات العسكرية والأمنية، في بحثها عن "المتمردين" والأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا قد ساعدوهم، باحتلال تلك البلدات والقرى لعدة أيام، فدخلت عشوائياً جميع المساكن تقريباً، مقتحمة أبوابها ومحطمّة نوافذها في كثير من الأحيان. ووقعت حوادث نهب وسلب، مع تعريض السكان المدنيين للإهانة والتنكيل بهم وسرقة أموالهم ومقتنياتهم وحيواناتهم وفي حالات أخرى ابتزازهم مبالغ من المال بعد تهديدهم بالاعتقال.

١١- ومن الجدير بالإشارة أن سرعة استجابة رئاسة الجمهورية والحكومة قد حالت دون حدوث ما هو أسوأ وأبعد من ذلك، نظراً لما ساد الجزيرة من اضطراب، وما كان يحتمل حدوثه من خطر الانزلاق إلى نزاع إثني بين قطاعات السكان من جماعة الفانغ وقطاعات السكان من جماعة البوبي. وأصدرت الحكومة أمراً وزارياً حذرت فيه بأن أية مخالفة أو إساءة استخدام للسلطة أو تجاوزات، سواء ارتكبها موظفو السلطة أم أشخاص مدنيون، ستستوجب عقوبة صارمة. وأصدرت رئاسة الجمهورية نداءً ناشدت فيه الجمهور بالتحلي بروح "الهدوء والوفاق والتضامن وحسن التعايش" ... "مع تجنب الأعمال الانتقامية الشخصية". وعمل هذا النداء على كبح التجاوزات وإعادة الأمور إلى طبيعتها.

١٢- وأفادت المعلومات الرسمية أنه قد تم إلقاء القبض على نحو ٥٥٠ شخصاً وإيداعهم السجون في الأيام التالية للأحداث. وتوفي أثناء الاعتقال ثلاثة من هؤلاء الأشخاص كانوا قد اقتيدوا إلى المفوضية العامة للشرطة في مالابو وهم: الممرض السيد إلدِفونسو بوكوبو الذي وُشي به لتقديمه مساعدة لجرحى من الجماعة التي شنت الهجوم، والذي أفادت أسرته أنه قد عـُذّب حتى الموت؛ والسيد إرينيو باربوسا، وهو شاب من أهالي قرية بيليبو أفاد التقرير الرسمي أنه قد توفي نتيجة إصابته بأزمة ملاريا في مستشفى مالابو حيث كان محتجزاً. غير أن شهادات مباشرة حصلت عليها البعثة في القرية التي ألقي فيها القبض عليه قد أفادت أنه كان ينعم بصحة جيدة لدى اعتقاله؛ والسيد كارميلو دجيك بوهوبا، الذي توفي في السجن يوم ٩ شباط/فبراير، بعد اعتقاله بثلاثة أيام لدى خروجه من إحدى الكنائس في مدينة مالابو.

١٣- ولم يتم تشريح الجثة في أي من الحالات الثلاث، هذا التشريح الذي كان سيتيح معرفة أسباب وفاتهم. وعلى أي حال، يود المقرر الخاص أن يشير إلى أنه ينبغي اعتبار الدولة مسؤولة عن عدم ضمان أمن وسلامة الأشخاص الذين كانوا محتجزين لديها، على الأقل ريثما يتسنى لها إقامة دليل قاطع على أن الوفيات قد حدثت نتيجة لأسباب طبيعية، الأمر الذي لم تفعله. فالدولة ملزمة، بموجب ما تعهدت به من التزامات دولية، بالمبادرة إلى إجراء تحقيقات منصفة في ظروف وملابسات هذه الوفيات ومقاضاة المسؤولين عنها وإنزال العقوبات الواجبة بهم حسب الاقتضاء وتعويض أسر الضحايا عما لحق بها من أضرار أو خسائر.

١٤- **معاملة المحتجزين:** من بين الأشخاص الـ ٥٥٠ المحتجزين أصلاً، كان لا يزال يوجد في السجن عند إعداد هذا التقرير ١١٠ أشخاص، أُحضروا أمام محكمة جنائية. وجُمع المحتجزون في بادئ الأمر في المفوضية العامة للشرطة وفي سجن مالابو العمومي (المعروف باسم بلاك بيتش) في ظل أوضاع من الاكتظاظ الشديد. ومع مرور الأسابيع، تقرر الإفراج عن دفعات متتالية منهم. ويوجد جميع المحتجزين حالياً في المفوضية العامة للشرطة في مالابو. ونظراً لعدم كفاية مبنى هذه المفوضية لاحتجاز هذا العدد الكبير من المعتقلين، فهم يعانون بالتالي أوضاعاً مهينة من الاكتظاظ وانعدام النظافة الصحية وقلة الطعام. وتعرض عدد كبير منهم للتعذيب والضرب الشديدين، وظهرت على أجسامهم جروح وآثار سوء المعاملة. وقد تم التثبت من وجود هذه الجروح والآثار على أجسام الأشخاص الذين تم الإفراج عنهم. ولئن كان يُسمح لقلة قليلة من المحتجزين بأن يستقبلوا زواراً - كما هي الحال بالنسبة لأربعة من المواطنين الغينيين الذين يحملون أيضاً الجنسية الإسبانية ويتلقون زيارات من قنصل إسبانيا في مالابو - فإن معظمهم يوجد في الحبس الانفرادي على الرغم من طول الفترة المنقضية منذ اعتقالهم. كما أن ثمة مواطنين نيجيريين قيد الاحتجاز والمقاضاة. ويحظر على عدد غير قليل من المعتقلين في الحبس الانفرادي أن يتصلوا بمحامي الدفاع عنهم، حيث لم يُسمح للمحاميين خوسيه أولو أوبونو وفابيان انسوي انغويما أن يجتمعا بهم أو يقدما لهم مساعدة قانونية.

١٥- **المحاكمة العسكرية الجارية وخطر إصدار أحكام بعقوبة الإعدام:** أحيل ملف الأحداث التي وقعت في ٢١ كانون الثاني/يناير والتي سبق بيانها إلى القضاء العسكري. وما زالت هذه القضية في مرحلة التحقيق. وقد اجتمع المقرر الخاص والخبير الاستشاري بقاضي التحقيق العسكري وتباحثا معه في هذا الشأن. ويلاحظ المقرر الخاص أنه، نظراً للإجراءات الموجزة للغاية التي تجري بها المحاكمات العسكرية في كل من مرحلة المناقشة ومرحلة إصدار الحكم، ولما تفرضه هذه الإجراءات من قيود على الحق في الدفاع، وخصوصاً على إبراز المتهمين أدلةً النفي، فإن ما ينص عليه قانون القضاء العسكري وقانون العقوبات المعمول بهما في غينيا الاستوائية من إمكانية إصدار أحكام بالإعدام - وحسب السوابق الموجودة - تطبيق هذه العقوبات دون استنفاد سبل الانتصاف والتماسات الرأفة التي يحق للمدانين أن يطلبوها، بحيث يمكن - دون توفر إمكانية للرجوع عن ذلك - عدم الامتثال لقواعد الإجراءات القانونية الواجبة امتثالاً صارماً، هو أمر يتصف بخطورة خاصة. ويكرر المقرر الخاص في هذا الشأن ما ورد في الفقرة ٤٣ من تقريره (E/CN.4/1998/73) بأن إبداءه رأياً بشأن اعتبار عقوبة الإعدام مناسبة أو غير مناسبة يشكل تجاوزاً لاختصاصاته، علماً بأن التشريعات السارية في غينيا الاستوائية تنص على عقوبة الإعدام.

١٦- ويعرض المقرر الخاص فيما يلي بعض النتائج المستخلصة من زيارته:

(أ) إن أحداث كانون الثاني/يناير قد اقتصرت على جزيرة بيوكو ولم تترتب عليها أية نتائج في بقية أراضي غينيا الاستوائية؛

(ب) في وقت إعداد هذا التقرير، كانت الحياة المؤسسية والاجتماعية في الجزيرة المذكورة قد عادت إلى حالتها الطبيعية، وأُوقف العمل بصورة تامة تقريباً بالتدابير الأمنية الاستثنائية التي كان معمولاً بها؛

(ج) في إطار الرد القمعي من جانب القوات العسكرية والأمنية في مختلف البلدات والقرى والمناطق، ارتكبت عناصر حكومية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان لم تستهدف فقط المنفذين المفترضين لتلك الأحداث، بل كانت موجهة أيضاً ضد قطاع واسع من السكان المدنيين.

١٧- إن ما تقدم يؤكد الاعتقاد الراسخ للمقرر الخاص، حسبما تَجَلّى في تقاريره السابقة، بهشاشة ما لمس إحرازه من تقدم في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما دفعه إلى توصية اللجنة بألا تتوانى عن متابعة تطورات الحالة لأنه من المهم أثناء حدوث أية أزمة من الأزمات العمل على تفادي حدوث انتكاسة فورية، مع انعدام الأمن القضائي لدى السكان والعودة إلى ممارسات مخلة إخلالاً جسيماً بحقوق الإنسان، من قبيل ضروب التعذيب، والاعتقالات التعسفية، وانتهاك حرمة المنازل دون أمر قضائي، وأعمال النهب والسلب. والغرض من ذلك هو العودة بسرعة - حالما تهدأ الأزمة - إلى الحالة المبينة في تقرير كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٨- وفي الوقت ذاته، فإن ما وقع من حوادث يؤكد أيضاً ضعف المجتمع المدني الغيني وجميع أحزابه السياسية التي لا يبدو أن لديها الكفاءة الكافية من أجل ترسيخ ما أحرز من تقدم في عمليات التحول إلى الديمقراطية، تفادياً لحدوث الانتكاسات المذكورة. وتلاحَظ في هذا الصدد النقص النسبي في أنشطة أحزاب المعارضة التي يفضي توانيها إلى جعل الساحة السياسة الوطنية تقتصر بصورة تكاد تكون تامة على الحكومة ومؤيديها السياسيين.

١٩- إن ما تقرر اتخاذه من تدابير استثنائية، واستحالة سلوك الطرق الواصلة بين مختلف البلدات والقرى، والاعتقالات التي شملت عدداً كبيراً جداً من الأشخاص، من أنحاء مختلفة من الجزيرة، هي أمور أفسحت مجالاً لسرد روايات مختلفة لما وقع من أحداث، مع المغالاة في وصفها، وإن كانت هذه الأحداث، بالغة الخطورة في حد ذاتها. وقد جاب المقرر الخاص والمستشار البلدات والقرى التي أشيع بأنها قد شهدت حالات إعدام أعداد كبيرة من الناس رمياً بالرصاص ثم دفنهم في مقابر سرية، إلا أن السكان المدنيين في تلك المنطقة قد كذبوا تلك الإشاعات. كما لم تبلّغ البعثة عن حدوث أية حالات اختفاء، ولم تردها أية معلومات قد توحي باحتمال حدوث أفعال خطيرة من هذا النوع، وهي أفعال من المعقول الافتراض أنها لم تحدث. وينبغي كذلك عدم افتراض دقة المعلومات الصادرة من خارج غينيا الاستوائية حول عملية الاغتيال الجماعي لمواطنين نيجيريين، وهي معلومات كذبها في حينه القائم بأعمال نيجيريا في غينيا الاستوائية وكذبها السكان المدنيون في المناطق التي يقطنها هؤلاء بوجه خاص.

٢٠- **المشاكل الإثنية الأساسية وخطر تفاقمها:** إن الجماعات التي قامت بأحداث ٢١ كانون الثاني/يناير تنتمي برمتها إلى الفئة الإثنية البوبية، التي تعتبر نسبة عالية من أفرادها أنهم يتعرضون للتمييز من قبل جماعة الفانغ الإثنية المهيمنة. ومنذ اللحظات الأولى من وقوع الأحداث، أعلنت الحكومة أن المهاجمين ينتمون إلى "حركة تقرير المصير في جزيرة بيوكو"، دون أن يتسنى للمقرر الخاص أن يتحقق من هذا الانتماء الذي أنكره قادة الحركة المذكورة. وإن سكان القرى والبلدات التي احتلها العسكريون وتعرض أهلها لمعاملة مهينة، فضلاً عن جميع المحتجزين تقريباً، ينتمون أيضاً إلى الجماعة الإثنية المذكورة. والوقائع التي سبق بيانها تسهم في تفاقم الحالة المبينة في الفقرتين ٦٢ و٦٣ من تقرير اللجنة الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/73). ويود المقرر الخاص أن يبين بوجه خاص للجنة حقوق الإنسان أن ما حدث في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ يدعو إلى القلق ويفضي إلى تفاقم الحالة الراهنة، بل إنه قد يفضي إلى نشوب نزاع إثني

**لا يمكن التنبؤ بعواقبه، مع كل ما يسفر عنه من مشاعر مشحونة وما قد يصاحبه من تجاوزات. ولذلك، نوصي الحكومة بأن تشجع بشكل جاد وحازم على إقامة أشكال من الحوار سعياً إلى إدماج جميع الفئات الإثنية إدماجاً تاماً في المجتمع.**

- - - - -